أطفال الشوارع – حلول متاحة مقترحة ... نحو آفاق المستقبل

د/ سامي عصر(*)

مقدمة:

ظاهرة أطفال الشوارع ظاهرة عالمية متتابعة، ساعد في وجودها تلك التحولات الكبيرة في العالم أجمع، وتلك الصراعات الداخلية والخارجية في معظم الدول. ورغم ما يشهده العالم من نمو متسارع وانطلاقة في عالم المعرفة والمعلومات، فإن لذلك أيضًا آثارًا سلبية تجعلنا نقبل العديد من القضايا المهمة في شكل ما يُقدم من خدمات وخاصة في مجال الطفولة، فالطفولة صانعة المستقبل ومعيار تقدم الأمم إذا أُحسنت التنشئة.

ظاهرة أطفال الشوارع هي نتاج هذه السلبيات وتراجع دور الدولة في توفير الحماية والرعاية للأطفال. إن ثورة المعلومات أبرزت عالمية الظاهرة؛ حيث تعاني منها كل دول العالم وإن اختلفت في مفهومها للظاهرة وتعريفها ومظاهرها ومدى انتشارها، فعقدت الندوات والملتقيات والمؤتمرات في محاولة لتشخيصها وبحث أسس وأساليب المواجهة. واختلف الجميع حول التسمية، بين من يتستر خلف مسميات رقيقة تخفيها، ومن يطلق عليها مسميات صادقة تدعو للتخلص منها وتصفها بأبشع الصفات. اختلف الجميع أيضًا حول سبل المواجهة وفق الظروف الخاصة بكل مجتمع.

المهم أن الإجماع كان على وجود ظاهرة خطيرة اصطلح على تسميتها عالميًا "ظاهرة أطفال الشوارع" ومهما كانت التسميات المحلية، فإن وجودها بشكل أو بآخر يهدد كيان المجتمعات ويلقي بظلال قاتمة على المستقبل.

المظاهر كثيرة نجدها في العنف، الاستغلال البدني والجنسي بأنواعه، الاتجار في البشر، بيع الأعضاء، قتل الأبرياء، والانخراط في كل ما هو مجرم من مخدرات وإدمان وإساءة... هي الظل الباهت والسيئ لأشياء جميلة في المجتمعات منذ سارع الجميع للتعامل مع الظاهرة بشكل أو بآخر أحيانًا بقوة وأحيانًا على استحياء. توقف البعض عند التسمية أو الحجم ودرجة الانتشار، وحاول

(*) مستشار التخطيط والتنمية.

البعض التعامل معها بكونها بسيطة وتتعلق بالمجتمعات الهامشية أو بكونها خطيرة تستحق المواجهة. لم يستطع باحث أو عالم القول بأنه يمكن القضاء عليها أو إنهاؤها لكثرة المنابع، وتوقفت الغالبية عند القول بالمواجهة والتصدي والتخفيف من حدتها.

لم يسلم العالم العربي من الظاهرة؛ وإن ظل كثيرًا ينكر وجودها أو يلصقها بالوافدين والقلة أو يتخفى وراء مسميات مختلفة، ولكن برزت أصوات تحذر من خطورتها وما يمكن أن تسببه من مشكلات وقضايا أخرى.

الجهود كثيرة وإن كانت البحوث العربية مازالت ضعيفة وتمس على استحياء كنه المشكلة أو الظاهرة ومسبباتها.

وفي هذا المقام سنحاول قدر الطاقة البعد عن تكرار ما كُتب عن الظاهرة من حيث التسميات والتعريفات أو الإشارة إلى التشخيص والمسببات، وإن كان ذلك دائمًا ضروريًا. فالإشارة ستكون بسيطة ولكن المهم أننا سنحاول أن نستخلص بعض الدروس المستفادة من تجارب الدول المختلفة وما يمكن أن يفيد مجتمعاتنا العربية. ولنضع معًا ملامح آفاق المستقبل وإطار أو أطر العمل من أجل التخفيف من حدة هذه الظاهرة والتعامل معها، وكيف يمكن الحفاظ على آليات المواجهة ومحاولة تخفيف المنابع وألا نتعامل معها بكونها ظاهرة آنية؛ فإنها بلا شك ظاهرة مستمرة ومتنامية. ومن هنا وجب الاستمرار في كافة الجهود المتاحة، أهلية كانت أو حكومية. إنها مسئولية مجتمعية يجب القيام بها وتعزيز أي جهد يُبذل بخصوصها. وأن نكف عن مجرد التباكي على حال الأطفال في الشارع وإبراز الأسى نحو ظروفهم، بل العمل من أجلهم ومن أجل حمايتهم وردهم وذويهم إلى الطريق الأرشد.

آمل من خلال العرض أن يكون ذلك نقطة انطلاق لاجتهادات ولأعمال مهمة، تصب أيضًا كما يقولون في التصدي والمواجهة لهذه الظاهرة الخطيرة.

أطفال الشوارع عالميًا

المصطلح عالمي وتجددت التعريفات من جانب العلماء والباحثين، بل وتبارت منظمات الأمم المتحدة في وضع تعريفات محددة، وخلصت بعض الدول وكذا بعض الباحثين لتوقيع تعريفات إجرائية تحدد ملامح المفهوم والمقصود للحصول على مصداقية الدراسة.

أدى تباين التعريفات إلى اختلاف تقديرات الحجم وصعوبة الحصر. ولكن هناك مؤشرات عامة وهناك شبه اتفاق عليها؛ حيث تشكل معظم التعريفات:

- أطفال يعيشون كل الوقت أو معظم الوقت في الشارع.
- لا توجد حماية أو رقابة رشدية في الشارع من بالغين راشدين.
- يقيمون في أماكن مهجورة بشكل دائم أو مؤقت.
- يمارسون أعمالاً مختلطة مشروعة وغالبًا غير مشروعة وهامشية.
- يسود فيما بينهم علاقات متباينة وغير سوية ولهم سمات مشتركة، ولغة أيضًا مشتركة، يحسون بالمطاردة وناقمون على المجتمع.
- أرضية خصبة للاستغلال والانتهاك وسوء الاستخدام لترويج كل ما هو غير قانوني.
- هاربون من ظلم المجتمع، وقسوة التعليم وتفكك الأسرة والحرمان من الحقوق.

القواسم كثيرة وكأنها تدعونا إلى توصيف أحوالهم وحياتهم وظروفهم. والتقارير تقول إنهم يتسكعون في شوارع العواصم الكبرى ويزاولون الحرف الدنيا والأعمال الهامشية واللاأخلاقية، فنجدهم مع تجار المخدرات للتوزيع أو التسهيل، كما أنهم مجال خصب لكل الأمراض الاجتماعية، ومعرضون للانحراف دائماً، بل إنهم منحرفون فعلاً. وتجدهم يتحولون إلى متسولين والى لصوص ونشالين. والأعمال السائدة بينهم في الغالب هي أعمال جنس ومخدرات وعنف... إلخ. كما يستغلهم المنحرفون والمجرمون في تشكيل العصابات وكل ما هو خارج على القانون.

وإذا كانت الأيدي الآثمة تتلقفهم وتزين لهم كل الشرور، فهناك مواقف ضدهم من المجتمع تبلغ ذروتها وتطرفها في استئجار قتلة محترفين وتشكيل ما يُسمى بفرق الموت تخلصنا منهم، تمامًا على نحو ما كان يحدث في عمليات إبادة الكلاب الضالة. وعلى الجانب الآخر، فإن بعض منظمات المجتمع المدني تسعى إلى حمايتهم ووقايتهم وتقديم الخدمات للأخذ بيدهم. إن هؤلاء الأطفال الذين يصفهم البعض بأنهم ليسوا بعد من جيل الشباب وليسوا تمامًا من الأطفال، وبأن الفرد منهم مازال صوته في مرحلة التغيير فلا هو بصوت طفلا ولا هو صوت رجل أو امرأة. كثير من هؤلاء ينام على الأرضية وتحت الجسور، وفي أماكن غير مأهولة وفي محطات القطارات وفي الأنفاق وفي ممرات المجاري.

والقانون عند هؤلاء- كما يقول أستاذ علم الاجتماع دي لوليو Dilulio- هو قانون الأرصفة والشوارع؛ حيث ينقسم هذا القانون إلى أقسام متخصصة؛ فهناك قسم لمروجي المخدرات، وقسم للجنس الشاذ، وآخر للجنس الطبيعي، وقسم للمال يتعامل على أساسه النشالون واللصوص من الأطفال والكبار. وهذه المجالات نفسها- أي المخدرات والجنس والمال- هي الحوافز الثلاثة التي تشجع الأطفال على استمرار العيش في الشوارع وتفضيلها كمسكن ومكان عمل ومساحة ترفيهية على أي موقع آخر.

وإن كانت عوامل جذب الطفل للشارع أسبابها عديدة، سواءً أكانت مجتمعية أم أسرية أم أمورًا خاصة بالأطفال أنفسهم- وقد قُتلت بحثًا- للتحري عن الأسباب. فإن هناك عوامل خارجية قد تدفع الطفل إلى الوجود في الشارع، وأقصد هنا ظاهرة "تجارة الأطفال" وما يُسمى بالرقيق الأبيض وهي ظاهرة تتباين أسبابها، من قوة دفع من الأسرة لأسباب اقتصادية للتخلص من الأبناء إلى قوة إغراء محترفي الرقيق، سواءً أكان بالمال أم بالمخدرات أو بالخطف إن لزم الأمر.

هناك تقديرات إحصائية تشير إلى بيع عشرين مليون طفل في الثمانينات وأن البيع شمل أمريكا الشمالية وجنوب شرق آسيا وأفريقيا، وامتد لاحقًا إلى أوروبا الشرقية ورومانيا بالخصوص. إن تجارة الأطفال توفر أناسًا يعملون في الأعمال الصعبة ويعيشون فيما يشبه السخرة، ناهيك عن أطفال قطع الغيار حيث راجت تجارة الأعضاء. و لم يكن بمستغرب أن يُعلن على شبكة الانترنت (سبتمبر ١٩٩٩) عن أبوين يعلنان عن بيع وليدهما الذي لم يُولد بعد، ومن المؤسف أنهما من المثقفين!

ومن الكتب المهمة التي صدرت في نهاية القرن الماضي كتابان مهمان نُشرا في ألمانيا. **الكتاب الأول**: **"أطفال الشوارع في أمريكا اللاتينية وألمانيا"** للباحث الألماني أونه فون دوكر نُشر في فرانكفورت في ٢٤٠ صفحة. لقد أمضى المؤلف فترة طويلة في مجال أبحاث أطفال الشوارع في أمريكا اللاتينية وركز على (البرازيل- شيلي- أورجواي)؛ حيث لاحظ فشل الحكومات في معالجة المشكلة فزاد حجمها، ووصفها بأنها كرة من الثلج وقنبلة موقوتة في المجتمع الدولي.

وأشار إلى أن كل طفل من اثنين في أمريكا اللاتينية من أطفال الشوارع، ومعظمهم بلا رعاية أو مأوى، يمارسون الأعمال البسيطة ويقعون غالبًا في براثن الجريمة.

وأن الأطفال يمثلون مشاكل مشتركة في دول العالم الثالث؛ حيث يعيشون على حافة المجتمع ويواجهون رفضه؛ وبالتالي يرفضون قيمة ويتكسبون من خلال التسول والسرقة والدعارة. وتواجههم الحكومات بالقهر والاضطهاد وإلقاء القبض عليهم ودفعهم إلى السجون، بل ويتخلصون منهم نهائيًا في بعض الأحيان، وهي عمليات معروفة من أجل التطهير.

ويتحدث الكتاب عن أطفال دول أوروبا الشرقية وتسللهم إلى دول الاتحاد الأوروبي وبخاصة ألمانيا؛ حيث يعملون في مهنة هامشية بأجور قليلة بعيدين عن التأمين الصحي والاجتماعي، وقدر عددهم بـ ٤٠٠ طفل وحدث.

الكتاب الثاني: للكاتبة "ياسمين بارون فايند" وعنوانه: "**اليوم سنغير العالم– أطفال الشوارع في الهند**"، أشارت فيه الكاتبة إلى تجاوز عدد الأطفال والأحداث الـ ١٠٠ مليون طفل؛ حيث يتكدسون في المدن الكبيرة وأحيائها المهملة، وبينهم عدد كبير من الفتيات الصغيرات اللاتي يمتهن التسول والتشرد والدعارة، بعد أن تركن أسرهن التي عجزت عن توفير الإيواء والطعام والتعليم. وذكرت الكاتبة أنه رغم الروابط الوثيقة في الأسرة الهندية، إلا أنها تتفكك تدريجيًا بسبب الفقر والجوع وأعباء المواليد الجدد؛ مما يدفع العائلة للتخلي عنهم. ويتعرض الأطفال لشتى أنواع الاستغلال.

والجدير بالذكر أن **حجم الظاهرة** متفاوت وكلها تقديرات بالطبع كما سبق الإشارة، فهي ترتبط بالمفهوم أو التعريف الذي يتبناه الباحث أو المنظمة التي تقدر الحجم. فمن مائة (١٠٠) مليون كتقديرات في نهاية الثمانينيات إلى ٢٥٠ مليونًا في نهاية التسعينيات ونهاية القرن الماضي. ومازالت الظاهرة في تصاعد. قنبلة موقوتة كما وصفها الباحثون والكتاب تؤرق الجميع، تتجدد وتأخذ أشكالاً مختلفة وتتباين الرؤى حولها.

أطفال الشوارع عربيًا:

تُجمع الدراسات عن ظاهرة أطفال الشوارع بالعالم العربي على أن الظاهرة شهدت انتشارًا واسعًا في العقدين أو العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي. وأن العالم العربي لم ينج من هذه الظاهرة العالمية، وتميل الدراسات إلى الربط بين الظاهرة والتحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الآونة الأخيرة؛ حيث تُعتبر من الأسباب الرئيسة للظاهرة بجانب خصوصية بعض الدول العربية في إضافة مضامين وأسباب أخرى.

وتتشابك العوامل والأسباب في خلق الظاهرة؛ حيث يصبح كل عامل سببًا ونتيجة ومؤثرًا وانعكاسًا في علاقات جدلية متفاعلة.

وتشير الدراسات أيضًا إلى اتساع نطاق القطاع غير الرسمي في الاقتصاديات العربية بصورة متزايدة؛ حيث يرى البعض فشل القطاع الرسمي في تلبية الاحتياجات الرئيسة لفئات واسعة من السكان، وأصبحت العمالة الهامشية تحتل مكانًا متميزًا في الحياة الاقتصادية –خاصة– في المدن العربية. والعمالة هنا عمالة جائلة تهيم على وجهها في الطرقات سعيًا وراء الرزق، وأصبح اقتصاد الرصيف– وهو اقتصاد غير منظم– يشهد اتساعًا كبيرًا.

كما أن انتشار العشوائيات في العقدين الأخيرين، وبروز ظاهرة الإسكان العشوائي الذي يُقام على أطراف المدن في تقسيمات غير معتمدة في شكل عشش وبيوت من الصفيح أو أية مبانٍ بدائية– تُعتبر مرتعًا خصبًا لازدياد ظاهرة أطفال الشوارع، فهذه العشوائيات التي سُميت بأحزمة الفقر ترجع إلى النزوح غير المنظم من الريف إلى الحضر سعيًا للرزق، والمحصلة معيشة في مستوى متدن وإسهام في العمالة غير الرسمية التي تصيب المدن بالاختناق.

وبعد– فإنه يمكن القول بأن مصطلح أطفال الشوارع يُعد حديث التداول في الساحة العربية ويرجع ذلك إلى مجموعة من الأسباب المختلفة، أهمها ندرة استخدام المصطلح على المستوى الأكاديمي العربي، بل وندرة البحوث والدراسات حول الظاهرة. بجانب الخجل العربي من الاعتراف بوجود الظاهرة والذي بدأ ينقشع مؤخرًا.

إن الاعتماد كان على مجموعة من المصطلحات قانونية الطابع، مثل: الأحداث المشردين والأحداث المنحرفين والأحداث الجانحين، للإشارة إلى كل حالات تعرض الطفل لعناصر الانحراف بوجه عام. ذلك بجانب وجود مجموعة من الصعوبات الإجرائية التي ترتبط بعملية حصر هذه الفئات من الأطفال دائمي التجول بالشارع من مكان إلى آخر ومن عمل إلى آخر.

ورغم الحرص على عدم الدخول في تعريفات كثيرة حول الظاهرة؛ حيث كثرت أيضًا في الدول العربية كل حسب منظوره ورؤيته، إلا أنه تجدر الإشارة إلى ما أقره المشاركون من الدول العربية في ورشة العمل التي نظمها المجلس العربي للطفولة والتنمية بهذا الشأن في سبتمبر ١٩٩٩، وانتهوا إلى التعريف التالي: "**أطفال الشوارع هم إحدى صور التعرض للانحراف والضياع ذكورًا كانوا أم إناثًا– حسب التحديد السني القانوني لمفهوم (طفل) على الساحة العربية، وهم الذين**

يعانون من وهن في علاقاتهم الأسرية ولا يتصلون بأسرهم بصفة منتظمة أو شبه دائمة، باعتبارها مصدرًا لمعيشتهم، وينقصهم الحماية والإشراف والتوجيه من قبل أشخاص راشدين أو مؤسسات ترعاهم".

والتعريف بهذا الشكل العام احتوى الصور الموجودة في الشارع العربي وحافظ على الملامح الرئيسة التي اتفق عليها لطفل الشارع؛ ولكنه لم يتعرض للطرق النفسية والمعاناة لطفل الشارع، وكذا ما يتعرض له من أخطار واستغلال.

وأيًا كان الأمر في الإجماع فإن الحديث عن حجم الظاهرة يظل غامضًا؛ حيث إن الدراسات القطرية تركز غالبًا على صنف معين من الأطفال وفق الاهتمامات؛ فأحيانًا يدور حديث عن الموجودين بمؤسسات الإيواء أو عن هؤلاء الأحداث وفق ما ارتكبوه من مخالفات، أو في أحيان أخرى نجد تقديرات لباحثين مجتهدين.

الأمر الذي يدفعنا إلى أن نقرر أن الحجم تقديري- كما هو الحال في معظم دول العالم- والرؤية الشاملة وفق المنازعات المسلحة وأعمال التشرد والهجرة والمشكلات القائمة في بعض الدول العربية، تدفعنا إلى القول بأن هناك أيضًا عشرة ملايين طفل شارع في العالم العربي باختلاف المسميات. والظاهرة موجودة ومتنامية.

العوامل المتداخلة التي تؤدي إلى وجود الطفل في الشارع

والظروف والأسباب التي تدفع إلى الاستمرارية

رغم التعهد من البداية في هذه الدراسة بعدم تكرار ما سبق للحديث عن الظاهرة وأسبابها، وما ذهب إليه الباحثون من تعريفات حول الأسباب باعتبارها مجموعات تتعلق بالمجتمع وبالأسرة وبالطفل نفسه؛ إلا أنني رأيت أن أعرض هنا لتحليل قمت به بنفسي لدراسة ميدانية تمت في القاهرة الكبرى (جمهورية مصر العربية)، قام بتجميع بياناتها باحثون وباحثات لمكتب استشاري (سياك) وقمت بتحليلها وعرضها.

وبالتالي الإشارة إلى نقاط مختصرة خلُصت إليها من دراسة تلك العوامل المتداخلة التي تؤدي إلى وجود الطفل في الشارع نتيجة الظروف والأسباب التي تدفع إلى الاستمرارية، وهي من واقع إجابات أطفال الشوارع أنفسهم.

١. **الحالة الاقتصادية**: وهي السمة الغالبة والرئيسة رغم أن التحليل يوضح أنها سمة غالبة وليست كل شيء. فالغالبية من أسر رقيقة الحال والظروف متشابكة؛ حيث تعني قلة الدخل لطبيعة عمل الأب أو الأم وعدد الأطفال في الأسرة ونسبة الإعالة. أيضًا السكن غير المناسب أو المشترك، وعدم تلبية الاحتياجات الأساسية والغذاء المناسب والملبس، وضيق المكان وعدم صحيته. ويذكر الأطفال أن ذويهم قد يدفعونهم للشارع للتكسب؛ حيث يوفر لهم الشارع الفضاء الرحب والحرية. وهم يتضجرون أكثر عند المقارنة بأقرانهم.

٢. **التفكك الأسري**: التفكك القدري باليتم أو الطبيعي بالانفصال وصورة الحياة الجديدة مع أحد الوالدين، وما يتبع ذلك من منازعات وعدم استقرار ورغبة الأطفال في التخلص من هذه الأجواء.

٣. **تعاطي المخدرات**: بالنسبة لأحد الوالدين وخاصة الأب بما له من أولوية في الإنفاق على الأسرة، وما يصاحب ذلك من ضيق ذات اليد والعنف ودفع الأطفال إلى الشارع أو استغلالهم للحصول على المال وأحيانًا بيعهم.

٤. **المرض المزمن والإعاقة**: وهو يؤدي إلى سوء الحالة الاقتصادية أيضًا وعدم توفير سبل الرعاية للأطفال. وقد تُستغل الإعاقة في الاستجداء أو التسول، ومن ثم الانحراف وتعريض الأطفال كذلك.

٥. **دخول السجن**: وهو التفكك بعينة لغياب رب الأسرة وما يتبعه من المعايرة من الأصحاب والغضب على المجتمع والظروف، خاصة في الحالات المخلة بالشرف.

٦. **الجرائم**: فالأطفال يذكرون حالات جرائم تتم في محيط الأسرة، ويخافون من إفشائها. ناهيك عن جرائم العلاقات المشبوهة والسرقة وغيرها.

٧. **نوعية عمل الأب والأم**: العمل الهامشي ودفع الأطفال للمساعدة في هذه الأعمال، ومنها الخدمة بالمنازل مثلاً أو أعمال الدعارة والسرقة. وعبر الأطفال عن سلوك أمهاتهم وكونه سببًا في هروبهم أو ممارسة السلوك نفسه.

٨. **عمل الأب والأم**: وما يترتب على عدم معرفتهم بأسس التربية وحقوق الأطفال وحاجياتهم الأساسية. فكثيرًا ما يدفع الأهل الأطفال لترك التعليم لتكلفته العالية أو عدم جدواه، وتشجيعهم على العمل وكسب الرزق.

٩. **التعليم والتسرب منه**: حيث في بعض الأحيان تكون المدرسة ونظام التعليم طاردًا وليس جاذبًا، ويصاحب ذلك الملل من المناهج والعنف مع التلاميذ وعدم التنسيق مع الأسرة أو متابعة الطفل في غيابه أو حضوره. وحسب تعبير بعض الأطفال "المدرسة قرف وتحكم".

١٠. **العنف**: في المترل من قبل أحد الوالدين أو الأخ الأكبر أو أحد الأقرباء في حالة المعيشة المشتركة، وقد يبدأ بالإهمال ثم بالضرب. ويذكر الأطفال صورًا من الضرب المبرح والحرق والربط في الكرسي والكي بالكهرباء... ويمتد للحرمان من الطعام أو المصروف.

١١. **الخوف**: وهو يتبع العنف بمعنى الخوف من العقاب إذا أتلف شيئًا أو تقاعس عن إنجاز عمل، فيضطر إلى الكذب ثم الهروب- ناهيك عن العقاب غير المبرر من وجهة نظر الأطفال.

١٢. **التفرقة في المعاملة**: تدليل الولد أو البنت أو العكس- التفرقة في المعاملة وتكون بصورة أكبر في حالة الأطفال غير الأشقاء، وأحيانًا تكون المجاملة من أحد المدرسين لطفل دون آخر بغير سبب. وتمتد التفرقة للتعرض للإهانة أو المعايرة لأسباب متنوعة مرضية أو بسبب الأسرة.

١٣. **الاغتصاب والاعتداء الجنسي**: حيث تم بين المحارم في إطار الأسرة أو من خارج الأسرة كالجيران أو زملاء الدراسة، وهو يولد الذل والمهانة. وفي البنات الخوف من الفضيحة- ناهيك عن اغتصاب الفتيات حيث يخشين من المواجهة، وأحيانًا تشعر المراهقات بالمتعة فيصمتن ثم ينحرفن. وفي الشارع تتم الاعتداءات وتُقبل بقصد تلقي الحماية، وقد تُفرض بغرض السيطرة.

١٤. **التقليد**: ويُقصد هنا تقليد من خرجوا للشارع من أفراد الأسرة، سواءً للعمل أو التكسب وتمتعهم بمكانة داخل الأسرة ورغبة الأطفال في تقليدهم.

١٥. **التدخين وتعاطي المكيفات**: يبدأ بالتقليد أيضًا، وهو يحتاج لمال لا توفره الأسرة. فيتم الحصول عليه من الشارع بالتسول أو العمل الهامشي.

١٦. **مرافقة الشباب**: وهي حالة خاصة بالبنات وفي سن المراهقة؛ حيث عبرن في إجاباتهن بأهن يقلدن فتيات أخريات ويرغبن التمتع والإحساس بذواتهن بعيدًا عن قيود الأسرة. وبتطور ذلك يقع المحذور وتكون الدعارة والاستغلال الجنسي. وتقول الفتيات إن ممارسة الجنس أمر سهل في الشارع، وقد يغطين ذلك (بالزواج العرفي): مجرد ورقة لطلب الحماية من الشرطة؛ حيث يتم الارتباط بشخص بورقة تُمزق ثم ترتبط بآخر، ويصل الأمر إلى ممارسة الدعارة.

١٧. **العمل في سن صغيرة:** ويبدأ غالبًا بتشجيع الأسرة وعدم درايتها بمخاطر الشارع ومخاطر العمل. ويتعرض الأطفال للعنف ويتنقلون من عمل لآخر دون ما حماية أو رعاية ويتعودون على العمل في الشارع لمساحة الحرية المتاحة، وأحيانًا للمكانة التي يحصلون عليها بالأسرة.

١٨. **اللعب:** أمر محبب وبسبب ضيق مكان السكن وعدم وجود فناء بالمدرسة، فالشارع هو المتنفس. ويكون ذلك أحيانًا بتشجيع من الأسرة للتخلص من مشكلات الأطفال؛ فيلعبون في أحياء أخرى مجاورة ويختلطون بقرناء السوء وما يتبع ذلك من الجلوس على المقاهي للعب الورق والبلاي ستيشن، فتتأصل حياة الشارع.

١٩. **الترفيه:** وهو امتداد للعب وقضاء وقت الفراغ. فإذا لم تتوافر وسائل الترفيه كالتليفزيون مثلاً بالمنازل، فالرغبة في المشاهدة وحب الاستطلاع للألعاب الأخرى تدفعهم للشارع.

٢٠. **التمرد وعدم الاستجابة:** بعيدًا عن الأسباب التي يرددها الأطفال عن سبب خروجهم للشارع، فهناك أسباب يقولها الأطفال (مخي كده، أنا عارف إني غلطان مبسمعش الكلام..) وقد يكون مصاحبًا لحالات العنف التي يتعرض لها أو للرغبة في اكتشاف الجديد، مثل ركوب القطار أو التجول في أماكن جديدة... إلخ.

٢١. **كثرة الأبناء (زيادة النسل):** ويسبب ذلك ضعف الرعاية وإهمال التربية، وقد لا يقلق الآباء عند غياب الأبناء ويسعدهم ذلك للبعد عن طلباتهم ومضايقاتهم. وغياب الأطفال أحيانًا لا يُصاحب من الأسرة بالسؤال حول أين؟ أو مصدر التكسب... إلى آخر ذلك.

٢٢. **كثرة المال:** وفي حالات قليلة قد تكون كثرة المال من عوامل البقاء في الشارع؛ خاصة إذا ارتبط بضعف الرقابة أو تشجيع عناصر في الأسرة، كالأخ الأكبر أو أحد الأقرباء- إضافة إلى إمكانية المصاحبة مع الآخرين الكبار والإنفاق عليهم، وغالبًا في السهر والملاهي وأوجه الترفيه.

لقد أبعدتنا هذه العوامل المتداخلة عن التصنيف العلمي للأسباب ولكنها عبرت- بلا شك- عن رأي الأطفال أنفسهم وعن الأسباب التي تدفعهم للشارع، واختلط ذلك معهم بمغريات الشارع وتلبية لاحتياجاتهم من وجهة نظرهم. وفي التحليل التفصيلي لذلك وفي الإجابات التي ساقها الأطفال، نجد عبارات ذكرت على لسانهم تعبر عن مدى التأثر والإدراك التلقائي لكل ما يفعلونه، وإن كانوا غير راضين عنه؛ ولكنه حدث ويحل مشكلة أو مشكلات تواجههم.

الجهود المبذولة للتصدي لظاهرة أطفال الشوارع

هناك جهود على المستوى العالمي من جهة منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى. وهناك جهود على المستوى العربي من قبل منظمات عربية وفروع لمنظمات دولية، وهناك مبادرات على مستوى الدول تُدعم من قبل الحكومات ومنظمات المجتمع العربي. وفي إشارة مختصرة لبعض هذه المنظمات –أو قل– أبرزها نشير إلى ما يلي:

أولاً: جهود على المستوى العالمي:

١. منظمة اليونيسيف UNICEF:

تتعاون مع الوزارات المعنية والهيئات العالمية من أجل إجراء رصد للظاهرة وخصائصها، وقامت بمشروع مدرسة الشارع في الفلبين بالتعاون مع وزارة الأمن الاجتماعي. وقدمت الدعم الفني والمادي لعدد من المنظمات الأهلية التي تنفذ برامج التصدي للظاهرة. وتولت تدعيم مشاريع قطرية عديدة، وجهودها متواصلة في هذا الاتجاه، إلى جانب تنظيم المؤتمرات ذات الصلة.

٢. منظمة الصحة العالمية WHO:

انطلقت مبادرتها منذ بداية التسعينيات في شكل برامج لمواجهة مشكلتي تعاطي المخدرات وأطفال الشوارع، وهو برنامج طموح يدرس المشكلة ويقدم أدلة للعمل. وتهتم بالتدريب وحلقات التشاور وتتعاون مع كثير من المنظمات، منها على سبيل المثال برنامج الأمم المتحدة للمخدرات ومنظمة منتور، ولهما برامج كثيرة على الأصعدة القطرية. والهدف تحسين صحة الأطفال وحماية أطفال الشوارع من إدمان المخدرات والجهود مستمرة.

٣. منظمة العمل الدولية ILO:

وهي إلى جانب اهتمامها بعمل الأطفال في المقام الأول، أولت موضوع أطفال الشوارع متابعتها، وذلك بتدعيم برامج التصدي للظاهرة وتلك التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية. كما قامت بتعضيد الجهود الرامية لبحث الظاهرة وارتباط الأطفال بالعمل في القطاع غير الرسمي.

٤. اللجنة التنسيقية المعنية بالقضايا الإنسانية والدولية:

وتشكلت عام ١٩٨٣م خارج نطاق الأمم المتحدة من شخصيات عالمية، وأجرت بحثًا بعنوان: "أطفال الشوارع مأساة حضارية متنامية"وهو يُعد من أهم المراجع.

٥. منظمة اليونسكو UNESCO:

واهتمامها بالتعليم والتسرب؛ حيث تنبهت لدراسة ظاهرة أطفال الشوارع وساهمت بنشراتها وكتبها ومعاونتها في إعداد أدلة في المجال في مواجهة الظاهرة. كما كان لها دور في إنشاء مدارس المجتمع وبرامج محو الأمية والتعليم المفتوح، وأخيرًا المدارس الصديقة للأطفال. ولقد شارك الباحث في إعداد مشروع لأطفال الشوارع وفي متابعة مشروع المدارس الصديقة.

٦. منظمة الشباب العالمية IYF:

وتهتم بالفئة العمرية ٥-٢٠ عامًا أي الطفولة والشباب، وتحاول من خلال برامجها الكشف عن احتياجات هذه الفئة، ومن ضمنها احتياجات أطفال الشوارع. وتمت دراسات في هذا الشأن شملت في المنطقة العربية (مصر- لبنان- فلسطين) وشارك الباحث فيها.

٧. منظمة أرض البشر:

حيث قدمت دعمًا مباشرًا للتصدي للظاهرة في كل من البرازيل والإكوادور وشيلي وبنجلادش وغينيا وغانا والكاميرون ورواندا وإثيوبيا ورومانيا، وغيرها من بلدان العالم.

٨. منظمة أطفال الشوارع الدولية:

ومقرها كندا وتهتم بالظاهرة من خلال استخدام الوسائل السمعية والبصرية لتقويم سلوكيات أطفال الشوارع. وتدعم المنظمة برامج في المكسيك والهند وهندوراس وكندا وزامبيا والسودان، ولها برامج في أنحاء أخرى من العالم.

٩. منظمة أوكسفام OXFAM:

هيئة خيرية بريطانية وتركز نشاطاتها في دول العالم وخاصة المنطقة العربية، وتهتم بالتدريب ورفع مهارات العاملين، وتقوم بالبحوث العلمية وتدعم مشروعات التصدي للظاهرة.

١٠. هيئة تمويل مشروعات التأهيل العالمية:

هيئة أمريكية مهتمة بالظاهرة وتقدم الدعم الفني والمادي للمنظمات غير الحكومية في دول كثيرة، منها لبنان.

١١. منظمة تشايلد هوم CHILD HOME:

منظمة أمريكية لها مكاتب إقليمية في مختلف قارات العالم وتهتم بالبحوث وتطوير البرامج، ولها تقارير دولية مهمة بالنسبة لظاهرة أطفال الشوارع.

١٢. منظمة الرؤية العالمية:

منظمة إنجليزية تأسست ١٩٩٣م للتصدي لمشكلات الطفولة بوجه عام. أولت عنايتها لعمل الأطفال وأطفال الشوارع والدعارة المنظمة.

ثانيًا: جهود على المستوى العربي:

١. المكاتب العربية (فروع المنظمات الدولية):

سواء تلك المنظمات التابعة للأمم المتحدة كما سبقت الإشارة، أو المنظمات الأخرى ذات الفروع الإقليمية.

٢. المنظمات العربية:

وهي تهتم عادة بدعم برامج رعاية الطفولة، ولديها استعداد للدعم المباشر للتصدي لظاهرة أطفال الشوارع، ونذكر في هذا الصدد البنك الإسلامي للتنمية في جدة وغيرها من المنظمات.

٣. برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية AGFUND:

وهي منظمة عربية خليجية تمويلية تدعم المشروعات الإنسانية في العالم وتهتم بطبيعة الحال بالمنطقة العربية؛ وخاصة برامج المرأة والطفل. ولقد أفرد البرنامج دعمًا كبيرًا للمجلس العربي للطفولة والتنمية؛ حيث ساهم في إنشائه. ويمنح البرنامج جوائز مالية للمشروعات التنموية الرائدة، ومنها مشروع أطفال الشوارع.

٤. المجلس العربي للطفولة والتنمية:

صاحب مبادرات منذ إنشائه في مجال زيادة الوعي حول الظاهرة. ومن خلال صلاته بالمنظمات الدولية ساعد في التصدي للظاهرة وأفرد لها مشروعات عدة، ووفر تمويلات وعقد ندوات ومؤتمرات ونشر أدلة وكتيبات وأقام حفلات. وله مشروع متواصل لأطفال الشوارع يقدم له الدعم الفني والمادي ويُنفذ في (مصر- المغرب- السودان- اليمن).

٥. الجامعة العربية:

ومن خلال إدارة الطفولة واللجنة الدائمة للطفولة التي تضم ممثلين للدول وللمجالس العليا واللجان الوطنية للطفولة؛ حيث يتم التعاون المشترك مع المنظمات الإقليمية والدولية. وبادرت

بتضمين خطة العمل برامج للتصدي للظاهرة. ولقد قام الباحث (د. سامي عصر) بإعداد كتاب حول الظاهرة لصالح الجامعة ومكتب التربية والعلوم والثقافة العربية (منشور).

٦. جهود قطرية عربية:

وهي متعددة، وصار الاعتراف شبه الرسمي بالظاهرة واضحًا في أقطار عربية (مصر- السودان- المغرب- اليمن- الجزائر- فلسطين). وهناك مشروعات ومبادرات وبرامج تُبذل في هذه الدول وغيرها في لبنان والأردن وبأشكال متفاوتة، والجهود متواصلة.

وتجدر الإشارة إلى أن ما ذُكر بشأن جهود التصدي لظاهرة أطفال الشوارع عالميًا أو عربيًا يحتاج لدراسة منفردة للحديث المطول عن الإنجازات والتوجهات، ولكن رُئي مجرد الإشارة في لمحات خاطفة للفت الانتباه إلى أن هناك جهودًا من منظمات عديدة، ولتعريف البعض الآخر إلى أين يتجه للمعرفة وربما للحصول على دعم برامجه وأعماله.

تجارب ميدانية اطلع عليها الباحث من خلال الزيارات الميدانية

تجربة الفلبين:

١. انتشار الظاهرة بصورة كبيرة أدى إلى زيادة الاهتمام الرسمي والأهلي. وبذا فهناك ما يمكن تسميته مجلس أعلى للتصدي للظاهرة تُمثل فيه الحكومة والقطاع الأهلي والمنظمات الدولية ذات الصلة برسم السياسة وأطر البرامج. وهناك مجالس على المستويات المحلية لهذا الغرض؛ حيث تُنفذ البرامج وتُطلق المبادرات وتُقدم الحلول وفق المعرفة المحيطة والإمكانات المتاحة.

٢. هناك نجاح كبيرة لتجربة معلم الشارع؛ فقد نجحت المنظمات في إعداد وتأهيل كادر مناسب منهم ينطلق بالشارع حاملاً حقيبته؛ حيث اللقاءات الترفيهية والتعليمية والتأهيلية مع الأطفال في الشارع.

٣. امتد نشاط العاملين في المجال للتصدي للظواهر المصاحبة (الدعارة مثلاً) في الحدائق والأماكن المترامية وتُبذل جهود للتنسيق مع الشرطة؛ بيد أن هناك تورطًا في بعض العناصر.

تجربة الهند:

١. التباين في مستوى المعيشة بين فئات الشعب جعل جمهرة كبيرة في قاع المجتمع، وأصبح هناك ما يُسمى بأسر الشارع.

٢. التجارب منتشرة على المستويات المحلية بإشراك البلديات، وأصبحت قضية أطفال الشوارع من القواسم المشتركة لعمل المنظمات الأهلية وتتلقى دعمًا من المنظمات الدولية.

٣. الدراسات والأبحاث التي اطلعنا عليها –وليس رؤيتها- مثل أعمال منظمة الفراشات Butterflies، وأنشأها بنك تنمية الطفل عام ٢٠٠٤م؛ حيث يديره الأطفال (المدير ١٧سنة) وحسابات البنك للمتسولين وأطفال الشوارع ويُدار من خلال مأوى للأطفال. ويشترك به بائعو الصحف وماسحو الأحذية وبائعو السلع البسيطة في إشارات المرور وجامعو القمامة وغيرهم. والبنك يمنح قروضًا أيضًا لتحسين الظروف المعيشية ويقدم تيسيرات بمنح فوائد عالية لمن لا يسحب مدخراته خلال ستة أشهر. وهناك جهود لنشر نشاط البنك بفتح فروع في أفغانستان وبنجلادش ونيبال.

٤. هناك استخدام للنشطاء من أطفال الشوارع في إدارة مؤسسات للعمل في رعاية أطفال الشوارع وحمايتهم.

تجربة البرازيل:

١. الظاهرة منتشرة ومتفاقمة ووصل الأمر في التعامل معها بقسوة بغرض الإبادة أو التخلص من الأطفال.

٢. أنشئت عاصمة جديدة في الستينيات من القرن الماضي (برازيليا) لتكون نقية من أطفال الشوارع كأحد الأهداف. مع الوقت ظهرت العشوائيات في الأطراف بجوار القصور والفيلات؛ مما حدا بهم إلى محاربة سكان العشوائيات والأطفال المتسللين لدرجة القتل.

٣. للحب الجارف لكرة القدم فلقد تحولت الأدوار السفلى والأماكن المجاورة للاستادات الرياضية إلى مشاريع لأطفال الشوارع، لكسب الرزق وإعلاء شأنهم بممارسة الرياضة.

٤. شجعت منظمات المجتمع المدني أطفال الشوارع بتنظيم أنفسهم وتشكيل جمعيات لتنظيم حركتهم، ومناقشة مشكلاتهم ووضع الحلول بأنفسهم. وشكلوا جماعات ضغط تقابل المسئولين وتنظم تظاهرات أمام البرلمان؛ وذلك لإعمال حقوق الطفل والوقوف في وجه الإبادة الجماعية وفتح السبل للعيش الكريم.

٥. نشط هناك نظام التعليم المفتوح بمبادرات من المنظمات المختلفة؛ حيث يُسمح للطفل بالتردد على المدارس في أي وقت ودون الالتزام بالمواعيد. ولكل طفل ملف، وهناك مدرسون مؤهلون للمتابعة مع الطفل رغم الغياب.

٦. مجالس المدن أو البلديات مهتمة بأطفال الشوارع وتضع سبل الرعاية والحماية للأطفال ضمن أولوياتها. وفي مقابلة مع رئيس مدينة كان يفخر بما يقوم به من أجل الأطفال.

تجربة هندوراس:

١. رغم كونها دولة صغيرة، إلا أن ظروف المعيشة دفعت الأطفال –رغم معيشتهم مع أسرهم– إلى الشارع والتشرد في الأسواق بصفة عامة.

٢. التجارب هناك عديدة حيث تنشط المنظمات للعمل مع الأطفال في الأسواق، وتجذبهم لتنظيم فصول تعليمية وأخرى تأهيلية.. ويتعاملون مع المشكلة على الطبيعة.

٣. العمل في الحدائق والأماكن العامة حيث اللقاءات. ويمتد للقاء أصحاب المهنة الواحدة (ماسحي الأحذية مثلاً) مهما كان التوقيت ومحاولة الترشيد والتحسين لما يمارسونه، والاهتمام بقيادة الأطفال وترشيدها للصالح بدلاً من فرض السيطرة.

٤. العمل يمتد للأسر وللسجون أيضًا، ومع التجمعات وأصحاب الأعمال في الأسواق وغيرها.

تجارب أوروبية:

لم تسلم الدول الأوروبية من الظاهرة، وإن كانت تأخذ عدة مناحٍ باختلاف الدول والظروف المجتمعية. وبصفة عامة غالبًا يطلق لفظ (أطفال بلا مأوى) على أطفال الشوارع، ويمتد الأمر ليشمل الشباب أيضًا حتى سن ٢٢ عامًا، وأحيانًا خمسة وعشرين عامًا. وطرق الرعاية مختلفة والتدخل الحكومي غير ملحوظ والاجتهادات للمنظمات الأهلية.

أ. لندن:

الاهتمام بمن لا مأوى لهم، ومن الأمور العادية أن تجد بعض المواطنين وممثلي منظمات أهلية يجوبون الشوارع ليلاً لتقديم الأطعمة والمشروبات الساخنة وبعض الأغطية لهؤلاء المقيمين بالشارع وبجوار واجهات المحلات والأبنية.

وتقوم المنظمات الأهلية أيضًا بتقديم الرعاية المؤقتة، وخلق الأماكن لاتصال الإخصائيين الاجتماعيين. ويكون المأوى المؤقت فرصة لتناول وجبة أو للاستحمام.

ب. هولندا:

الأطفال الكبار ١٦، ١٧ سنة والشباب الذين يتركون أسرهم بقصد الحصول على الحرية والبعد عن قيود الأسرة، تنظم لهم الجمعيات الأهلية إقامات دائمة ومؤقتة والخدمة تقدم سياسة الباب المفتوح، واللقاءات التشاورية ومحاولة تقويم السلوك وإعادة التأهيل للعودة للأسرة أو الاعتماد على الذات.

وفي جلسة عقدها بإحدى المؤسسات لم يجد النزلاء أي شكوى أو مشكلة، سوى أنه لا يُسمح للشباب باصطحاب الفتيات معهم إلى الدار.

ج. الدانمارك:

حرية زائدة. الغالبية شباب وليسوا أطفالاً. وفرت الحكومة في كوبنهاجن مكانًا كبيرًا كان يُستخدم كمعسكر للجيش وتركته حتى يمارس الأطفال والشباب حريتهم بطريقتهم دون تدخل، ويُسمح لهم بتعاطي المخدرات وبيعها خاصة المخدرات الطبيعية (الحشيش) وليست التخليقية بلا تدخل حكومي. وهم ينظمون حياتهم بنظام الحكم الذاتي وينتشرون نهارًا لممارسة بعض الأعمال. ويقتصر أمر المنظمات الأهلية على تقديم النصح والإرشاد وبرامج الإصلاح والتأهيل.

د. ألمانيا:

سبقت الإشارة إلى الهجرات الوافدة من أوروبا الشرقية بصفة خاصة، والى وجود نصف مليون طفل شارع يتلقون الرعاية ويعمل النشطاء معهم من أجل إعادة التأهيل لمواجهة مصاعب الحياة.

تجارب عربية:

رغم التأخر في الاعتراف بظاهرة أطفال الشوارع، ولكن أوجه الرعاية كثيرة متمثلة في مسميات أخرى لحماية الطفولة وللعمل مع الأحداث والجانحين والمشردين والمتسولين... الخ.

وشارك البعض الآخر باعتبار أن الظاهرة تشمل الوافدين وليس السكان الأصليين، ومن خلال العمل والزيارات الميدانية نشير إلى ملامح جادة في بعض الدول التي اختارها المجلس العربي للطفولة والتنمية لتكون مجالاً لتركيز نشاطاته.

المغرب:

هناك جهود حكومية من خلال كتابة الدولة المكلفة بالرعاية الاجتماعية والأسرة والطفولة. وكذا من خلال المرصد الوطني للطفولة وعديد من المنظمات، وشمل العمل جوانب وقائية وجوانب علاجية. وقدم الباحثون أفكارًا عدة ومقترحات للتصدي للظاهرة ونشطت جمعيات أهلية كثيرة، نذكر منها **جمعية بيتي**؛ حيث تقدم المأوى المؤقت في شكل أوتوبيس قديم في أرض فضاء يُستخدم كمركز استقبال. **وجمعية فرح**؛ حيث الاهتمام بالتعليم وتقديم شنطة مدرسية للأطفال. وهناك جمعيات أخرى عديدة. وهناك نشاط في مجال مدرسي الشارع للعمل من الأطفال في الشارع وتحويلهم للمؤسسات المعنية.

السودان:

حيث شهدت المنظمات الأهلية نشاطًا مبكرًا؛ فجمعية صباح من الجمعية الناشطة في المجال؛ حيث تبنت العديد من المبادرات. وتدخلت الحكومة ولكنها تعاملت مع الأمر بشكل قسري؛ حيث جمعت الأطفال في معسكر أشبه بالقوات المسلحة في محاولة لعزلهم عن المجتمع، ولم تكن الرعاية والتأهيل بالشكل المطلوب فلم تنجح التجربة. وبإنشاء المجلس الأعلى للطفولة والأمومة، بادرت الجمعيات الأهلية بتقديم نشاطاتها في المجال. ويطلقون على الأطفال هناك مسمى (الشماسة).

اليمن:

البداية كانت بالاهتمام بالمتسولين الموجودين بكثرة في العاصمة، وامتدت لأطفال المغتربين العائدين بعد أن نفدت مدخرات الأسر. وامتدت لتشمل الأطفال الأيتام ثم المنحرفين من الأحداث وأخيرًا أطفال الشوارع بنفس المسمى؛ حيث أُنشئت دُور الإيواء. ولقد قمت شخصيًا- بدعوة من الصندوق الاجتماعي للتنمية عام ٢٠٠٥م- بزيارة اليمن، شملت إعداد مجموعة لوائح ونظم لدور الرعاية الاجتماعية، ومشروعًا متكاملاً لرعاية أطفال الشوارع.

مصر:

ورغم وجود جمعيات أهلية تعمل في المجال منذ الثمانينيات ولكن الاعتراف الواسع جاء متأخرًا؛ حيث وضعت استراتيجية للعمل مع أطفال الشوارع (أطفال بلا مأوى) في عام ٢٠٠٣، ونشطت الوزارات المعنية وكذا الجمعيات الأهلية في مجال رعاية أطفال الشوارع وحمايتهم، وعدل

البعض من مجالات عمله ليشمل أطفال الشوارع والأطفال العاملين، ونذكر على سبيل المثال بعض التجارب لثرائها:

١. جمعية قرية الأمل:

وهي جمعية قديمة منذ أكثر من عشرين عامًا وقدمت أعمالاً رائدة في مجال أطفال الشوارع، من مراكز استقبال إلى إقامة مؤقتة إلى إقامة دائمة، وامتد النشاط ليشمل جهود ما بعد الطفولة وجهودًا تعليمية ورعاية للأمهات الصغار وغير ذلك من الظواهر ذات الصلة.

٢. جمعية طفولتي:

وهي مؤسسة متخصصة تعمل مع أطفال الشوارع داخليًا بالمؤسسات وفي الشوارع، وامتد نشاطها الذي يتركز في حي حلوان إلى العمل مع الأسر ومع المجتمع. تبنت نشاطات متعددة (استقبال- إيواء- نشاط رياضي- تأهيل مهني- تشغيل للشباب- مشروعات خدمة بيئية- العمل مع الأسر... إلخ). قدمت مبادرات لجمعيات أخرى في شكل العمل مع وزارة الداخلية لرعاية الأحداث، وتوفير التأمين الصحي لأطفال الشوارع... إلى غير ذلك من نشاطات.

المدارس الصديقة:

وهو مشروع من قبل منظمة اليونسكو بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم وبرنامج الغذاء العالمي. يهتم بتعليم أطفال الشوارع، وتم بالفعل إعداد منهج خاص للأطفال (٥٠ مديول) صاغه الخبراء من واقع احتياجات الأطفال، وتم تأثيث ٢٨ مدرسة تستضيفها الجمعيات الأهلية في المجال، وعين لكل فصل دراسي إخصائي اجتماعي ومدربون. وأمكن من خلال المدارس إعادة أعداد لا بأس بها لدائرة التعليم الرسمي مرة أخرى. والمشروع متواصل ودخل ضمن منظومة التعليم بوزارة التربية والتعليم، وجارٍ التوسع فيه بتجهيز عشر مدارس جديدة.

وفي التوجه نفسه، قامت منظمة اليونيسيف ومنظمة العمل الدولية بإعداد مشروع تعليمي في هذا الإطار.

ويسعى مشروع المدارس الصديقة لمد الخدمة باستخدام القوافل المتحركة التي نجحت تجربتها بالإسكندرية.

وفي الحديث المختصر عن (مصر) لا يجب إغفال الدور الحيوي الذي يقوم به المجلس القومي للطفولة والأمومة كراعٍ للنشاطات ومكون لشبكات عديدة للمنظمات الأهلية التي تعمل في المجال، وكذلك التنسيق بين جهود الحكومة وهذه المنظمات، والسعي لتطوير التشريعات (قانون الطفل) وتذليل العقبات أمام الجهود المبذولة؛ إلى جانب الجهود الإعلامية لإلقاء الضوء حول الظاهرة.

ماذا بعد؟

الحلو المقترحة وآفاق المستقبل

مما لا شك فيه ومن خلال العرض الذي قُدم ومن خلال ما نراه إعلاميًا حول ظاهرة أطفال الشوارع، فمن المؤكد أنها مشكلة متراكمة ومتجددة ومتفاقمة. وأن أية حلول تُطرح هي مجرد تطواف حول الظاهرة. هي عمليات للمواجهة وليست حلولاً جذرية. فلم نسمع عن دولة حلت المشكلة أو قضت عليها. ففي مجال محو الأمية- وهي مشكلة المشاكل- يمكن القول إن دولة بلا أمية أو بلد بلا أمية. ولكن في مجال ظاهرة أطفال الشوارع فلم نسمع عن دولة يمكن أن يطلق عليها ذلك؛ فالجهود تدور حول التخفيف من حدتها والالتفاف حولها. وهذا يعني أن هناك قصورًا في مواجهة الأسباب حيث تظل المنابع قائمة. فما الحل؟

لدي اعتقاد راسخ أن ظاهرة أطفال الشوارع هي أم المشاكل، وهي إفرازات لمشكلات أخرى قد تعاني منها المجتمعات على اختلافها. وأن التصدي للأسباب وبجدية إنما يدفع للتعامل والتصدي لمشكلات أخرى. وأن أي نجاح في التصدي أو حل أية مشكلة منها إنما يصب في صالح المجتمع ككل. بل ويخفف من حدة الظاهرة.

فأي إصلاح للتعليم ومنع التسرب هو قوة دافعة، وأي إصلاح في الصحة وفي الإسكان أو في مجمل الخدمات هو تعامل مع الأسباب. كذلك رفع مستوى المعيشة والحفاظ على الأسرة ككيان ونواة للمجتمع، مرورًا بالجهود التنموية وعلاج الظواهر السلبية من بطالة وإقامة بالعشوائيات... وكلها طرق للتحسين.

المشكلات الأسرية ومكاتب التوجيه والاستشارات الأسرية ومحاكم الأسرة وتسوية المنازعات، قبل فك الارتباط الأسري هي طريق صحيح للحفاظ على الأطفال وحمايتهم.

محاربة الظواهر السلبية في أي مجتمع مثل مشكلات الإدمان والمخدرات والأعمال المنافية للآداب، والتسول وسوء استخدام الأطفال والعنف الأسري والمدرسي وانتهاك حقوق المرأة والطفل... إلى آخر هذه القائمة، كلها أمور تتعامل مع الأسباب وسد لعدد من المنابع التي تسهم في تفاقم الظاهرة.

إذًا، ما الحلول المقترحة والمسارات التي يمكن أن تحكم توجهاتنا المستقبلية استفادة مما عُرض ومما يحدث في دول العالم المختلفة؟

١. أهمية الاعتراف بوجود ظاهرة أطفال الشوارع. وأنها مشكلة قائمة ومتجددة ومتفاقمة، وأن في التعامل معها بجدية وبشكل متكامل ما يساعد على حل مشكلات أخرى والتعامل مع ظواهر سلبية ينبغي التخلص منها.

٢. الاهتمام بالجانب التشريعي (قانون الطفل)؛ حتى يرسم الإطار القانوني والرسمي لعمل الهيئات الحكومية والأهلية ويتيح عمليات التدخل.

٣. خطط الدول الاجتماعية والاقتصادية مهما كانت السياسات التي تتبناها، يجب أن تشمل جانبًا مهمًا لحماية الطفولة ورعايتها باعتبارها المستقبل وترسم الإطار لآليات التنسيق بين الجهات؛ فالمسئولية في المجال مشتركة وليست مقصورة على وزارة ما أو هيئة ما.

٤. الاستفادة من تجربة الفلبين في وجود مجلس أعلى أو هيئة تنسيقية عليا تتعامل مع الظاهرة، وتُمثل فيها الوزارات والهيئات الأهلية بجانب الجهات المانحة أو منظمات التمويل، وهي تتيح:

- العمل الجماعي وبحث آليات التنسيق.
- تنظيم المسئولية المجتمعية بوجود فروع بالمحافظات والأحياء.
- المنافسة الشريفة وليكمل عملُ كل الآخر.
- التوجه بالفعل وليس بالقول لمجابهة الظاهرة.

٥. الجانب الوقائي مهم، وهو ممتد ليشمل نواحي الحياة المختلفة من إصلاحات في التعليم والصحة ومختلف الخدمات، وتعامل مع الظواهر السلبية والمستجدات، وعدم التراخي أو التقليل من شأن الجهود المصاحبة.

٦. دعوة القطاع الخاص- ومن واقع المسئولية المجتمعية- بالتوجيه بالفعل والتدعيم للجهود الرامية للحد من الظاهرة ومواجهتها.

٧. الاستفادة من الجهود المجتمعية القائمة والإمكانات المتاحة. وعلى سبيل المثال: فتح المؤسسات الإيوائية أيًا كان نوع الإيواء: أيتام- معوقين- منحرفين... وذلك لاستقبال أطفال الشوارع وذوي الحالات الحرجة ولو في جناح خاص. وذلك عوضًا عن التفكير في إنشاء مؤسسات متخصصة، وتقف الإمكانات حجر عثرة للتنفيذ- خاصة- وأن بعض هذه المؤسسات لا تُشغل بالسعة الكاملة.

٨. إعمال حقوق الأطفال وجعلها رائدًا أو هاديًا لباقي الأعمال.

٩. النظر إلى طفل الشارع على أنه ضحية وليس جانيًا، ومحاولة تغيير النظرة السلبية من قبل بعض الفئات أو الوزارات (الداخلية مثلاً)، ومعاونته في التغلب على مشكلاته.

١٠. تشجيع البحوث والدراسات في المجال للتوصل إلى آليات للعمل وليس لمجرد العرض النظري الأكاديمي، وبأسلوب آخر البحوث التطبيقية.

١١. وعلى صعيد الجانب العلاجي وأساليب المواجهة نذكر:

- جمعيات الطفولة ذات التوجهات المختلفة عليها أن تفرد جانبًا لرعاية أطفال الشوارع وحمايتهم.
- نشر مراكز استقبال الأطفال بصورة أكبر لتوفير الرعاية النهارية وتقديم الإرشادات.
- الاستفادة من تجربة دول عديدة في الأخذ بنظام **معلمي الشارع**، بإعداد كادر متخصص على مستوى مناسب في كافة الجمعيات والهيئات يكون مؤهلاً للتعامل مع الأطفال وإرشادهم؛ فالأمر يحتاج لمهارات معينة.
- الاستفادة من تجربة **اليونسكو** في المدارس الصديقة، فلقد أثبتت التجربة أن التعليم عنصر حاكم في تغيير السلوك.
- تطوير مؤسسات التدريب المهني ورفع كفاءتها وتغيير أنظمتها لتستقبل أطفال الشوارع في السن التي لا يمكنهم خلالها العودة للتعليم الرسمي، وذلك بإكسابهم مهنة أو حرفة مناسبة. ولتتم الاستفادة من نظام التلمذة الصناعية أو التدريب التحويلي الذي تتبناه بعض الجهات، ويُقدم من خلاله مصروف جيب ووجبة طعام حتى يمكنهم الانتظام.

- أن تشمل جهود الجهات التي تتعامل مع ظاهرة عمل الأطفال عدم إغفال أطفال الشوارع؛ فالأمور أحيانًا متشابكة وقد يجد طفل الشارع ضالته في العمل، أو يمكن أن يتحول الطفل العامل إلى طفل شارع.

١٢. أن تُدرس التجارب الرائدة التي تمت في دول أخرى وتطويعها لظروف مجتمعاتنا، ومنها:

- تجربة الهند في إنشاء بنك للأطفال.
- تجربة البرازيل في إنشاء جميعات للطفولة وجماعات ضغط من أطفال الشوارع؛ حتى ولو أدى الأمر لتغيير بعض مواد قانون الجمعيات.
- الاستعانة بخريجي مؤسسات أطفال الشوارع بالعمل في ذات المجال كلما أمكن، فلقد ثبت بالتجربة أنهم أقدر في التعامل مع قرنائهم.

١٣. كانت هناك صيحة في بعض الدول- ومنها مصر- في الدعوة لإنشاء مؤسسات كبيرة في مناطق صحراوية أو متطرفة يوفر بها مزارع جماعية أو ورش للتدريب المهني، في محاولة لتجميع أطفال الشوارع وتعليمهم وتأهيلهم. وإن كان هناك تحفظ لعدم عزلهم كاملاً عن المجتمع، ولكن في صياغة البرامج الصحيحة ما قد يؤدي إلى نجاح مثل هذه التوجهات.

١٤. تشجيع الأندية الرياضية والساحات الشعبية بالخصوص بمنح العضوية المجانية أو الوفرية لأطفال الشوارع، فللرياضة أثر كبير في تقويم السلوك واستنفاد الطاقة الزائدة والتوجيه الرشيد.

١٥. الأمر نفسه يتوجه إلى الموسيقى وتشجيع الهوايات، وإن الأخذ بها في مؤسسات رعاية الطفولة مما يقوم السلوكيات ويكشف عن القدرات والمواهب.

١٦. تشجيع الاشتراك في المسابقات بمستوياتها الرياضية والفنية وغيرها؛ فإن النجاح يولد النجاح والحصول على الحب والتقدير مهم إيجابيًا في تقويم السلوك.

١٧. نشاط مجتمعي مطلوب لمواجهة مغريات الشارع ووضع الضوابط على تشغيل الأطفال الصغار وإساءة معاملتهم واستغلالهم. وعدم قبول الترفيه غير المنظم والمسيء الذي يؤدي إلى تدهور السلوك والانحرافات.

١٨. أن نضع شعار (معًا حتى لا ينام طفل عربي في الشارع) موضع التنفيذ؛ حيث إنه من العار أن يكون ذلك في مجتمعات يجب أن تكون متكافلة رحيمة تتمتع بالتمسك بالرسالات السماوية والقيم الأخلاقية.

١٩. تشجيع التبرعات العينية مهما كانت من حيث النوع والحجم، وحث الجمعيات الأهلية التي ترعى أطفال الشوارع وغيرهم في قبولها وتنظيمها وتخزينها؛ لتتمكن من تقديم المأكل والملبس بمراكز الاستقبال وغيرها.

ولندرس تجربة بنك الطعام في مصر وحصولهم على الأغذية، سواءً من الفنادق أو من الحفلات وغيرها وتخزينها وتوزيعها على المستحقين.

٢٠. وأخيرًا وليس آخرًا، فإن العمل المتناغم والتحلي بالتنافس الشريف أمر واجب، فلا تنصرف المؤسسات لخطف العاملين أو النيل من الآخرين. وأن أي عمل يجب أن يكمل العمل الآخر، فالهدف واحد والكل يجب أن يتعاون لحل أم المشاكل كما أسميها حتى ننهض بمجتمعاتنا.

مرة أخرى أقول ليس ما عُرِض هو وصفه سحرية ولكنها محاولات للاستفادة من تجارب ناجحة، وليأخذ كلٌ ما يفيده ويصلح لمجتمعه. مجتمع المعرفة متاح للجميع والاستفادة مفتوحة. المهم هو الإخلاص في التوجه والفعل. وإطلاق العنان للمبادرات الفردية والخاصة، التي تنبع من العمل الميداني ومن الظروف المجتمعية.

خلاصة:

هذه دراسة مكتبية لتقديم عرض مختصر حول ظاهرة أطفال الشوارع وتداعياتها عالميًا وعربيًا. وتبيان للعوامل المتداخلة التي تسببها (صاغها الباحث من خلال دراسة ميدانية). تحتوي الدراسة على بعض الجهود المبذولة من منظمات دولية وعربية لدعم مشروعات مواجهة الظاهرة على الأرض. كما تضمنت استعراضًا لبعض خبرات الباحث، ودروسًا مستفادة من واقع الزيارات الميدانية لبعض الدول التي تتفاقم فيها الظاهرة وجهود التصدي لها.

خلصت الدراسة لمقترح حلول متاحة تنير الطريق لآفاق المستقبل، يمكن الأخذ بها أو بعضها وفق ظروف كل دولة.